

مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة من رئيس مؤتمر نزع السلاح والممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح، يحيل فيها رسالة من لاتفيا بصفتها منسق المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب، تتضمن ورقة عمل بشأن توسيع العضوية

يشرفني أن أحيل طيه رسالة وُجّهت إلي بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح من البعثة الدائمة لجمهورية لاتفيا بصفتها منسق المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب، التي تمثل ٣٩ دولة مشاركة في المؤتمر بصفة مراقب، تطلب فيها تعميم ورقة عملها على جميع أعضاء المؤتمر كوثيقة رسمية.

وفي هذا الصدد، سأكون ممتناً لتسجيل الرسالة وورقة العمل المرفقة بها من منسق المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب، والمعنونة "ورقة عمل بشأن توسيع العضوية"، كوثيقة رسمية من وثائق دورة عام ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع) هينك كور فان دير كواست

الرئيس

مؤتمر نزع السلاح

الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر

نزع السلاح



جنييف، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥

تهدّي البعثة الدائمة لجمهورية لاتفيا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنييف أطيب تمنياتها إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح، سعادة السيد هينك كور فان دير كواست، الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح في جنييف. ويشرف جمهورية لاتفيا، بصفتها منسق المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب، التي تمثل ٣٩ دولة مشاركة في مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب، أن تعرض ورقة عمل أعدتها المجموعة بشأن توسيع عضوية المؤتمر.

وتودّ البعثة الدائمة لجمهورية لاتفيا أن تطلب إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح التفضل بتعميم هذه الورقة على الدول الأعضاء في المؤتمر بصفتها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

## المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب (المجموعة غير الرسمية)

### ورقة عمل بشأن توسيع العضوية

- ١- يولي جميع أعضاء المجموعة الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب أهمية فائقة لمؤتمر نزع السلاح بصفته المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان تحديد الأسلحة، وتبدي التزامها الراسخ بتعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.
- ٢- وحتى عام ٢٠١٥، أعرب ما مجموعه ٣٩ دولة عن اهتمامها بالمشاركة في أعمال المؤتمر. وهو مؤشر على الأهمية المستمرة التي توليها الدول غير الأعضاء لأعمال المؤتمر.
- ٣- ويشمل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح شواغل عالمية. وتمس الصكوك التي سبق التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح والهيئات السابقة أمن جميع الدول. ونحن نرى أن القضايا التي تكتسي أهمية عالمية يجب أن تتناولها هيئة تحظى بتمثيل عالمي. غير أنه، على نحو ما أقرت به وثيقة مؤتمر نزع السلاح CD/1957 (المقدمة من أيرلندا في عام ٢٠١٣)، فإن "واقع الحال هو أن عضوية المؤتمر ليست مفتوحة أمام جميع الدول الراغبة في الانضمام إليه [...]".
- ٤- وينبغي أن تُفتح عضوية مؤتمر نزع السلاح أمام جميع الدول الراغبة في الانضمام إليه كي يُضمن له طابع العالمية والشفافية والتعددية والتقيّد بقواعد هذا المنتدى، حيث أن العنصر العالمي الوحيد الذي يتسم به المؤتمر حالياً هو تقاسم التكاليف المالية لإدارته، التي تمولها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.
- ٥- وتنص المادة ٢ من مواد النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح على أن "يجري استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة" وترى دول المجموعة غير الرسمية أن مسألة العضوية من المسائل الجوهرية التي تقع على الدول الأعضاء مسؤولية التفاوض بشأنها، وأن أكثر من ١٥ عاماً قد مضت حتى الآن دون اتخاذ أي إجراء بشأن مسألة توسيع العضوية.
- ٦- ونعتقد أن من المجدي تحديد السبل التي يمكن بها لمؤتمر نزع السلاح أن يجري نقاشاً أكثر جدية مع الدول الراغبة في أن تصبح أعضاء في المؤتمر. وكخطوة أولى، ينبغي، من أجل جمع آراء أعضاء المؤتمر بهذا الشأن، إعادة إنشاء وظيفة المنسق الخاص المعني بالتوسيع والإبقاء عليها وظيفية دائمة.
- ٧- ونود أن نطلب من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تعقد نقاشاً رسمياً بشأن مسألة التوسيع في عام ٢٠١٦. وللمساهمة في هذا النقاش، نود أن نقترح الأسئلة التالية للنظر فيها:

- ما هو المقصود بعبارة "على فترات منتظمة"؟

- ما هو البديل لوظيفة المنسق الخاص إذا لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأنها؟
- أي نوع من الدراسات يمكن أن يساعد في فهم آفاق توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح؟
- يعود تاريخ آخر تقرير قدمه المنسق الخاص إلى عام ٢٠٠٢، وهو تاريخ قديم جداً في نظرنا ونقترح من ثم تحديث التقرير.